مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 05 العدد 02 – ديسمبر2022

دراسة تحليلية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2019)

An Analytical study of the reality of economic diversification in Algeria for the period (2000-2019)

معيفي ضياء الدين

جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات،
dhiyaeddine.maifi@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/09 **تاريخ القبول: 2022/11/17**

ملخص

تهدف هذه الدراسة لمعرفة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك بتسليط الضوء على القطاعات المساهمة في تكوين هيكل نشاطها الإنتاجي وهيكل صادراتها ومصادر إيراداتها.

وقد توصلت الدراسة إلى تركز قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهيمنة صادرات المحروقات على الصادرات الإجمالية، ومساهمة الإيرادات النفطية بقسط كبير في الإيرادات العامة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الايرادات العامة.

تصنيف JEL: E61 ، B22، F10، H20.

Abstract

This study seeks to know the reality of economic diversification in Algeria, by shedding light on the sectors that contribute to the formation of their productive activity's structure, its export's structure and it's sources of revenue.

The study concluded that the hydrocarbon sector is the main element in the composition of the gross domestic product, and The dominance of hydrocarbon exports over total exports, in addition to the contribution of oil revenues to a large share in public revenues.

Keywords: Economic diversification, Gross domestic product, Exports, General revenue.

Jel Classification Codes : **E61**, **B22, F10, H20.**

1. مقدمة

يعتبر التنويع الاقتصادي من القضايا المصيرية البالغة الأهمية التي خصص لها الأدب الاقتصادي حيزا واسعا، إذ يعتبر من أهم الاستراتيجيات والآليات التي تعتمدها الدول المتقدمة والنامية على حد السواء لتنويع اقتصاداتها، إن اعتماد البلدان الغنية بالموارد الطبيعية على مورد وحيد للدخل وفي مقدمتها النفط جعلها تعاني من مشكل الأحادية القطاعية و أصبحت توصف بالدول الأحادية القطاع، الأمر الذي جعل الرهان في انتهاجها لسياسة التنويع الاقتصادي مسألة حتمية، باعتباره السبيل الوحيد في توسيع مصادر دخلها من قطاعات أخرى بديلة وغير ناضبة.

الجزائر كغيرها من الدول الأحادية القطاع الذي يعتمد هيكل اقتصادها بدرجة كبيرة على المحروقات، سعت إلى التفكير بشكل جدي لخوض غمار التنويع الاقتصادي لتفادي الصدمات المرتبطة في الاعتماد المفرط على مورد وحيد للدخل، من خلال انتهاج سياسات تحفيزية واستراتيجيات جديدة هدفها تنويع أنشطتها الاقتصادية لرفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة كالصناعة، الزراعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تنويع قاعدتها الإنتاجية وتوسيع تركيبة نشاطات جهازها الإنتاجي وخلق أسواق داخلية وخارجية جديدة للتصدير لتحقيق تركيبة متنوعة في هيكل الإيرادات بغية إقامة ركائز لاقتصاد حقيقي هدفه خلق ثروة اقتصادية بعيدة عن التبعية للموارد الناضبة.

و قد انطلقت هذه الورقة البحثية من إشكالية مفادها: **ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من : 2000 الى : 2019 ؟**

ويهدف البحث الى التعرف على المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي، وكذا تسليط الضوء على تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والتعرف على مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية. بالإضافة الى معرفة مدى مساهمة إيرادات المحروقات في الإيرادات العامة للجزائر.

وللإلمام بحيثيات الموضوع والاجابة على الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في التطرق الى مفهوم التنويع الاقتصادي، والمنهج التحليلي في دراسة واقع التنويع الاقتصادي من خلال دراسة التنويع في النشاطات الانتاجية، التنويع الصادرات والتنويع في الايرادات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000– 2019).

2. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

سيتم تناول الإطار النظري للتنويع الاقتصادي لهذه الدراسة وفق ما يلي:

1.2. مفهوم التنويع الاقتصادي

1.1.2. تعريف التنويع الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للتنويع الاقتصادي حسب المنظور الذي ينظر إليه من خلاله:

حيث يعرف التنويع الاقتصادي على انه بناء نسيج اقتصادي على فضاء اقتصادي متنوعين ومتكاملين لخلق مصادر داخلية صلبة للابتعاد عن التبعية للنفط **(Fellag, 2017, p. 42)**.

كما يعرف أيضا بأنه العملية التي يصبح فيها الاقتصاد أكثر تنوعًا من حيث السلع والخدمات وذلك من خلال تحسين جودة المنتجات المحلية ومحاولة تصنيع منتجات جديدة بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي **(KASEM & ALAWIN, 2019, p. 238)**.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن التنويع الاقتصادي هو محاربة الاعتماد المفرط على مورد قطاع واحد أو ما يعرف بلعنة الموارد الطبيعية (المحروقات) أو عدد قليل من القطاعات، والعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة، والصناعة والخدمات...الخ) بغية تنويع المصادر المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وتنويع أسواق الصادرات، وكذا تنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة.

2.1.2. أشكال التنويع الاقتصادي

هناك شكلين رئيسيين للتنويع الاقتصادي كالتالي:

- ✓ **تنويع الهيكل الإنتاجي:** والمقصود به زيادة تنويع الهيكل الإنتاجي لدولة ما والخروج من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية أو إنتاج قطاع واحد، من خلال زيادة مستوى تنوع النسيج الإنتاجي (باهي و رواينية، 2016، صفحة 136).
- ✓ **تنويع الأسواق:** وهو عبارة عن الدخول إلى أسواق جديدة للتصدير من خلال العمل على تنويع الصادرات وذلك لفتح آفاق اقتصادية وتجارية لها فوائد عديدة على الدولة المعنية (مسعودي، 2018، صفحة 227).

2.2. قياس درجة التنويع الاقتصادي

توجد العديد من المؤشرات الإحصائية التي تقيس لنا درجة التنويع الاقتصادي وتتفرق كفاءتها فيما بينها من حيث درجة ملائمتها لأغراض القياس، فبعضها يعتمد على خاصية التركيز في القياس، والبعض يعتمد على معامل الاختلاف (كورتل، 2019، صفحة 09).

1.2.2. مؤشر جيني (GINI Index): يستعمل هذا المؤشر في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي، ويعرف مؤشر جيني بالصيغة الرياضية التالية:

$$G = 1 - \sum_{k=0}^{n} (X_K - X_{K-1})(Y_K + Y_{K-1})$$

حيث:

- X_K: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي
- Y_K: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)
- N : هو عدد القطاعات في الاقتصاد

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر والواحد الصحيح، حيث تكون عدم المساواة عالية اذا زادت قيمة المؤشر عن 0.7، وعالية اذا تراوحت بين 0.5 و0.7، ومتوسطة اذا تراوحت قيمته بين 0.35 و0.5، وضعيفة اذا انخفضت عن 0.35 (مزوري و قويدري ، 2020، صفحة 307).

2.2.2. مؤشر هيرفندال- هيرشمان (H.H.I): والذي يعتبر أكثر المؤشرات شهرة في قياس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناته (بوعلاق، آيت يحي، و مشير ، 2022). "يعتمد هذا المؤشر على قياس تركيبة بنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس تركيب ظاهرة ما" (قاسمي، جاري، و فاتح، 2020، صفحة 143). ويعرف المؤشر بالصيغة الرياضية التالية:

$$\boldsymbol{H.H.I} = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\left(\frac{1}{N}\right)}}{1 - \sqrt{\left(\frac{1}{N}\right)}}$$

حيث:

- Xi : قيمة المتغير في النشاط
- X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات
- N : عدد النشاطات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس

حيث أن قيمة المؤشر تكون محصورة بين الصفر والواحد ($0 \leq H \leq 1$)، فكلما اقتربت قيمة هذا المؤشر من الصفر (0) دل ذلك على درجة التنوع كبيرة في الاقتصاد ،بينما إذا اقترب قيمة المؤشر من الواحد (1) دل ذلك على عدم وجود تنوع اقتصادي وبالتالي الاقتصاد يتركز على احد القطاعات بنسبة كبيرة (بن حدو، 2020، صفحة 19).

3. التنويع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي)

سيتم التطرق إلى واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر لفترة الدراسة من خلال دراسة التنويع في النشاطات الإنتاجية أي هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

1.3. هيكل الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product)

الناتج المحلي الإجمالي: "هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة" (مزوري، 2019، صفحة 510). وعليه سوف يتم تحليل التنويع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) والذي يضم سبعة (7) قطاعات أساسية، كما هو موضح في الجدول (1).

الجدول رقم (1): تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2019)

الوحدة (نسبة مؤوية - %)

القطاع / السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال عمومية	الخدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	الحقوق والرسوم على الواردات
2000	39,26	8,41	7,15	8,14	20,22	10,31	6,51
2001	34,18	9,75	7,40	8,50	21,82	11,18	7,17
2002	32,66	9,22	7,46	9,06	22,20	11,04	8,35
2003	35,58	9,81	6,77	8,48	21,18	10,52	7,67
2004	37,72	9,44	6,35	8,26	21,17	9,81	7,25
2005	44,33	7,69	5,55	7,46	20,08	8,35	6,53
2006	45,56	7,53	5,22	7,91	20,05	7,96	5,78
2007	43,94	7,57	4,98	8,87	20,53	8,41	5,70
2008	45,48	6,57	4,39	8,80	19,91	9,41	5,43
2009	31,19	9,34	5,73	10,98	23,57	12,01	7,18
2010	34,86	8,47	5,15	10,49	21,57	13,24	6,24
2011	36,09	8,15	4,57	9,18	19,71	16,43	5,88
2012	34,35	8,82	4,52	9,25	19,89	16,47	6,69
2013	29,98	9,82	4,62	9,78	23,10	15,24	7,46
2014	27,04	10,29	4,86	10,41	24,30	15,89	7,21
2015	18,75	11,58	5,50	11,47	27,24	17,35	8,10
2016	17,27	12,22	5,59	11,84	27,64	17,47	7,97
2017	19,60	11,76	5,51	11,67	27,35	16,27	7,83

2018	21,68	12,42	5,64	12,03	26,46	15,09	6,68
2019	19,44	12,08	5,96	12,34	27,73	15,51	6,95
*المتوسط	**52,43**	**9,55**	**5,65**	**9,75**	**22,78**	**12,90**	**6,92**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1)

(*) من حساب الباحث

من خلال الجدول رقم (1) يتضح لنا أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي تحتل الصدارة بمتوسط نسبة بلغت 32.45% لفترة الدراسة حيث أخذت نسبة مساهمته منحي تصاعديا، فقد بلغت نسبة 45.48% سنة 2008 بعدما كانت تقدر بنسبة 39.25% سنة 2000، ولكن مع حلول سنة 2009 أخذت في التراجع من سنة إلى أخرى إلى أن بلغت نسبة 19.44%. يليه قطاع الخدمات بدرجة ثانية بشقيه: خدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية فهما يساهمان بمتوسط نسبة 22.78% و12.90%، حيث تطورت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 20.22% و10.31% سنة 2000 إلى نسبة 27.23% و15.51% سنة 2019 على التوالي بسبب محاولة الدولة تطوير القطع الخدمي وخاصة السياحة بالرغم من انه لم يلاحظ تحسنا ملحوظا بالرغم من كل الإمكانيات المتاحة.

أما قطاع الفلاحة فكانت نسبته ضئيلة قدرت بـ: 9.55%، فقد بلغت نسبة مساهمته في 8.41% سنة 2000 وعرفت ارتفاع بوتيرة ضعيف حيث بلغت نسبة 12.08% سنة 2019 نتيجة توجه الدولة للنهوض بهذا القطاع في السنوات الأخيرة خاصة بعد تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية. أما باقي القطاعات والمتمثلة في: قطاع الصناعة الذي يمثل، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع خدمات الإدارة العمومية وقطاع الحقوق والرسوم على الواردات فهي تساهم بنسب ضئيلة حيث بلغت على التوالي: 5.65%، 9.75%، 12.90%، 6.92% والتي لم نلاحظ أي تغير ملحوظ خلال فترة الدراسة في نسب مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي.

إن توجه الدولة إلى الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية والخدمية في الآونة الأخيرة خاصة بعد سنة 2008 مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالرغم من التراجع والانخفاض الملحوظ في نسبة قطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد سنة 2008، إلا أن متوسط نسبته تقدر بـ 32.45% أي حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يوضح أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يعتمد بدرجة أولى على قطاع المحروقات، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1) الموالي.

الشكل رقم (1): متوسط نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2019)

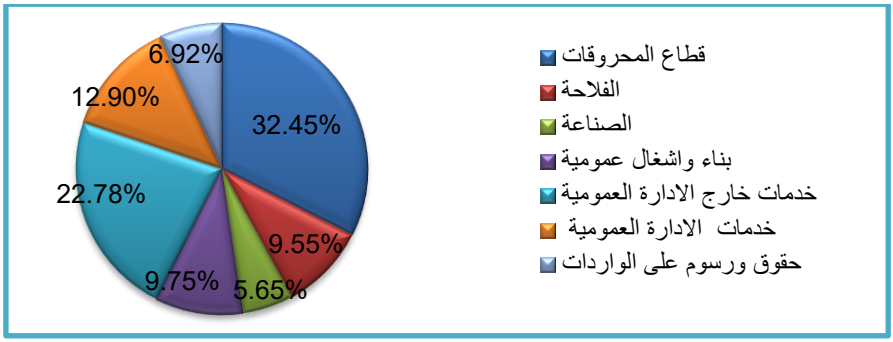

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

2.3. تقييم التنويع في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1) تم حساب مؤشر هيرفندال- هيرشمان (H.H.I) بهدف تقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية لفترة الدراسة من (2000-2019) وفق المعادلة التالية:

$$H.H.I = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\left(\frac{1}{N}\right)}}{1 - \sqrt{\left(\frac{1}{N}\right)}}$$

حيث:

Xi : نسبة مساهمة القطاع (i) في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

X : الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

N : عدد القطاعات المشكلة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وهي 07 قطاعات

وبعد حساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان (H.H.I) لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2019) لكل سنة على حدا، تم التوصل إلى النتائج في الجدول رقم (2):

الجدول رقم(2): مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
I.H.H	**0.161206**	**0.118984**	**0.106643**	**0.128695**	**0,149386**
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
I.H.H	**0.216254**	**0.230977**	**0.214675**	**0.231282**	**0.104964**
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
I.H.H	**0.129545**	**0.140681**	**0.124826**	**0.099334**	**0.086423**
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
I.H.H	**0.66141**	**0.065236**	**0.067469**	**0.069379**	**0.068547**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2) إن قيم مؤشر هيرفندال- هيرشمان (H.H.I) لتنويع الناتج المحلي الإجمالي يأخذ اتجاها تصاعديا خلال الفترة من 2000 إلى 2008، حيث ارتفعت قيمته من 0.161206 سنة 2000 إلى قيمة 0.231282 سنة 2008 وهو ما يدل توجه التنويع في الناتج المحلي الإجمالي إلى التركز، نتيجة زيادة نسبة قطاع المحروقات في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن مؤشر هيرفندال-هيرشمان انخفض إلى 0.104964 سنة 2009 بسبب انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ثم شهد نوعا من الارتفاع من سنة 2010 إلى 2012 بسبب الانتعاش في أسواق النفط من جديد حيث بلغ سعر البرميل الواحد مبلغ 111.18 دولار أمريكي للبرميل، الأمر الذي ساهم في زيادة نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي. وبسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة من منتصف سنة

2014 إلى غاية 2017. نلاحظ أن مؤشر هيرفندال - هيرشمان اخذ اتجاها تنازليا من قيمة 0.099334 سنة 2013 إلى 0.068547 سنة 2019 بسبب انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال نتائج مؤشر هيرفندال-هيرشمان (H.H.I) خلال فترة الدراسة، يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين الفترة الأولى من سنة 2000 إلى سنة 2008 والتي بينت تركز نسبة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. أما الفترة الثانية من 2009 إلى 2019 شهدت نوعا من التناسب في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يوضحه الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): تطور مؤشر هيرفندال–هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000– 2019)

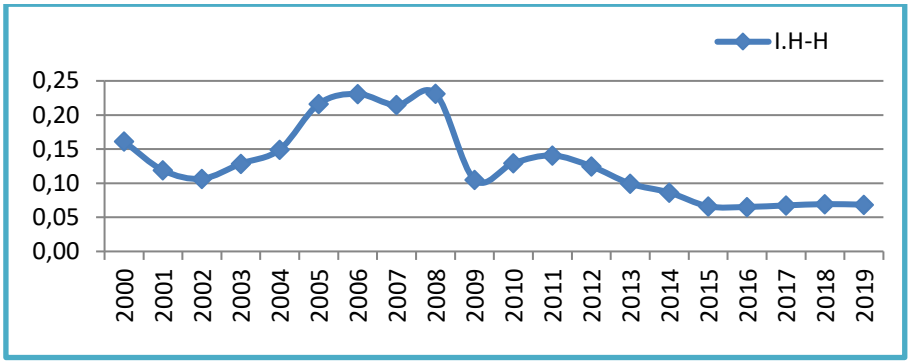

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2)

4. تنويع الصادرات الجزائرية

تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في تغيير فكرة الاعتماد الكلي على الصادرات النفطية وتغيير هيكل الصادرات لأنه يعتبر المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي.

1.4. هيكل الصادرات الجزائرية

تلعب الصادرات دورا هاما في توضيح نشاط القطاعات الاقتصادية وهي المرآة العاكسة لذلك كما أن لها فعالية كبيرة في العلاقات الاقتصادية ما بين الدول حيث أنها تعتبر أداة مهمة في جلب العملة الأجنبية، الأمر الذي جعلها تعتبر عنصرا بالغ الأهمية يؤثر على ميزان المدفوعات ومحركا أساسيا للنمو الاقتصادي (زواوي، 2016، صفحة 378). وعليه سنحاول التطرق إلى هيكل الصادرات الجزائرية لفترة الدراسة ومعرفته وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000–2019)

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2000	21 061	**97,27**	590	**2,73**	21 651	**100**
2001	18 531	**97,07**	560	**2,93**	19 091	**100**
2002	18 109	**96,84**	591	**3,16**	18 700	**100**
2003	23 993	**98,07**	472	**1,93**	24 465	**100**
2004	31 542	**97,93**	666	**2,07**	32 208	**100**

2005	45 588	**98,05**	907	**1,95**	46 495	**100**
2006	53 608	**97,84**	1 184	**2,16**	54 792	**100**
2007	59 605	**97,85**	1312	**2,15**	60 917	**100**
2008	77 204	**98,24**	1 386	**1,76**	78 590	**100**
2009	44 420	**98,18**	766	**1,88**	45 186	**100**
2010	56 143	**97,20**	1619	**2,80**	57 762	**100**
2011	71 662	**97,10**	2 140	**2,90**	73 802	**100**
2012	70 571	**97,18**	2 048	**2,82**	72 619	**100**
2013	63 662	**96,72**	2 161	**3,28**	65 823	**100**
2014	58 362	**95,41**	2 810	**4,59**	61 172	**100**
2015	33 081	**95,70**	1 485	**4,30**	34 566	**100**
2016	27 918	**95,25**	1 392	**4,75**	29 310	**100**
2017	33 202	**96,05**	1 367	**3,95**	34 569	**100**
2018	38 897	**94,61**	2 216	**5,39**	41 113	**100**
2019	32 926	**94,09**	2 068	**5,91**	34 994	**100**
***المتوسط**	**44 004**	**97,80**	**1 387**	**2,20**	**826 424**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (بنك الجزائر 2004، 2008، 2012، 2017) (قانون المالية 2018، 2019)، (*) من حساب الباحث

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن متوسط نسب مساهمة صادرات المحروقات لفترة الدراسة (2000-2019) بلغت 97.8% من إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث كانت نسبة صادرات المحروقات 97.27% سنة 2000 بقيمة 21 061 دولار أمريكي، وبلغت أعلى نسبة لها ذروتها سنة 2008 بنسبة 98.24% أي بقيمة 77 204 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل الواحد مبلغ 99.33 دولار أمريكي لنفس السنة، ثم أخذت نسبة المساهمة في التراجع إلى أن بلغت أدنى قيمة لها 94.09% سنة 2019 بقيمة 32 926 مليار دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية بعد الأزمة النفطية لسنة 2008.

بالمقابل بلغ متوسط نسبة الصادرات خارج المحروقات لفترة الدراسة 2.20% أي بقيمة 1 387 مليون دولار، مما يوضح أن صادرات السلع خارج المحروقات لم تشهد أي تطورات خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة لها 5.91% سنة 2019 أي بقيمة 2 068 مليون دولار، وهي

نسبة ضئيلة جدا مقارنة بصادرات المحروقات، مما يدل على أن تنويع الصادرات في الجزائر ضعيف جدا وان الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات بمتوسط نسبة بلغت 97,80% خلال فترة الدراسة. وهو ما يوضحه الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): متوسط مساهمة قطاع المحروقات وخارج المحروقات في الصادرات في الجزائر للفترة (2000-2019)

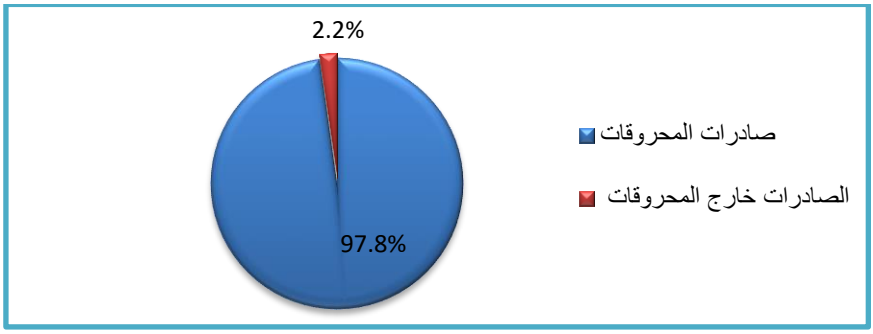

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3)

2.4. تقييم التنويع في الصادرات

نلاحظ انه خلال فترة الدراسة انه لم تتغير تركيبة الصادرات الجزائرية بنسبة ملحوظة مما يثبت انه لا يوجد أي تنويع للصادرات خلال فترة الدراسة في جزائر، وهو ما سيثبته مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات، حيث سيتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$H.H.I = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\left(\frac{1}{N}\right)}}{1 - \sqrt{\left(\frac{1}{N}\right)}}$$

حيث:

Xi: نسبة مساهمة القطاه i في الصادرات الجزائرية

X: الصادرات في الجزائر

N: عدد القطاعات المساهمة في تكوين الصادرات الجزائرية، وهما قطاعان (2).

وبعد حساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان (H.H.I) لكل سنة على حدا لتنويع للصادرات في الجزائر للفترة (2000-2019) تم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4): مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
I.H.H	0,908264	0,901363	0,893857	0,934778	0,930146

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
I.H.H	0,934060	0,927037	0,927276	0,940328	0,942621
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
I.H.H	0,905683	0,902478	0,905109	0,889812	0,846938
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
I.H.H	0,856612	0,841891	0,867766	0,821211	0,804564

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3)

نلاحظ من الجدول رقم (4) أن قيم مؤشر هيرفندال–هيرشمان (H.H.I) تبين الضعف الكبير الذي يعاني منه تنويع الصادرات في الجزائر، وهو ما يوضح تركيز الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات خلال اغلب سنوات فترة الدراسة حيث أن اغلب قيم المؤشر تقترب من الواحد الصحيح حيث سجل المؤشر سنة 2008 قيمة 0,940328، وبالرغم من انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بعد سنة 2008، إلا أن قيم المؤشر لم تتغير إلا بعد سنة 2014، وبلغت أدنى قيمة للمؤشر خلال فترة الدراسة سنة 2019 بقيمة 0.867766 وهي أيضا قريبة من الواحد الصحيح وهو ما يؤكد ضعف تنويع الصادرات في الجزائر لفترة الدراسة، والشكل رقم (4) يوضح لنا ذلك.

الشكل رقم (4): تطور مؤشر هيرفندال–هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000 -2019)

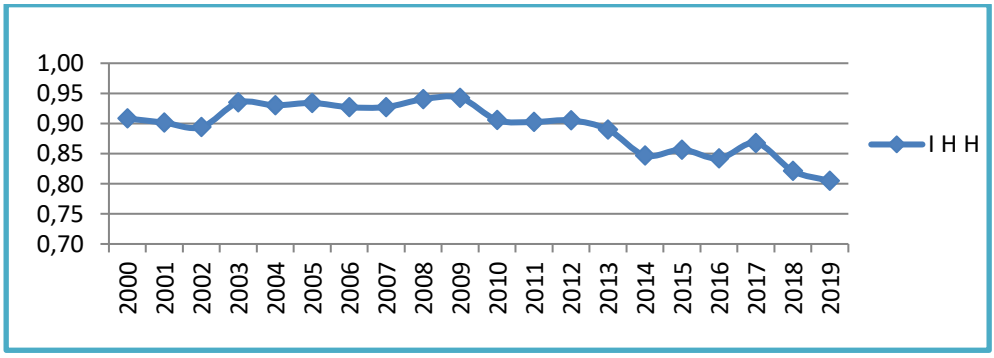

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4)

إن الانخفاض في أسعار النفط الذي بلغ 109.92 دولار أمريكي خلال السداسي الأول من سنة 2014 إلى 90.38 دولار أمريكي خلال لسداسي الثاني من نفس السنة، واستمر السعر في الاتجاه التنازلي ليبلغ متوسط سعر البرميل 47.24 دولار في السداسي الثاني من سنة 2015،

حيث انخفض إلى مستويات قياسية بقيمة 37.41 دولار للبرميل خلال متوسط شهر ديسمبر 2015.أدى هذا الانخفاض إلى خلق أزمة نفطية أدت إلى انخفاض نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية، مما جعل الوضع المالي في الجزائر غير مستقر حيث يفرض عليها وضع جملة من الاستراتيجيات والسياسات وإيجاد السبل التي من شأنها أن تنوع من صادراتها خارج المحروقات (الجزائر، التقرير السنوي 2015، صفحة 60).

5. تنويع الإيرادات العامة

سيتم عرض أهم القطاعات المساهمة في تكوين الإيرادات العامة في الجزائر ودرجة تنوعها.

1.5. هيكل الإيرادات العامة

تنقسم نسبة توزيع المساهمة في الإيرادات العامة بالجزائر باعتبارها مجموع المداخيل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة لتغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي، إلى سبعة قطاعات كما هو موضح في الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5): هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة (نسبة مؤوية - %)

السنوات	إيرادات المحروقات	إيرادات جبائية	ضريبة على المداخيل والأرباح	ضريبة على السلع والخدمات	الحقوق الجمركية	تسجيلات وطوابع	إيرادات غير جبائية
2000	**25,0**	**22,2**	5,2	10,5	5,5	1,0	**25,0**
2001	**66,5**	**26,4**	6,5	11,9	6,9	1,1	**7,0**
2002	**62,9**	**30,1**	7,0	13,9	8,0	1,2	**7,0**
2003	**68,6**	**26,5**	6,4	11,8	7,3	1,0	**4,9**
2004	**70,6**	**26,0**	6,6	12,3	6,2	0,9	**3,4**
2005	**76,3**	**20,8**	5,5	10,0	4,7	0,6	**2,9**
2006	**77,1**	**19,8**	6,6	9,4	3,2	0,6	**2,8**
2007	**75,8**	**20,8**	7,0	9,4	3,6	0,8	**3,4**
2008	**78,8**	**18,6**	6,4	8,4	3,2	0,6	**2,6**
2009	**65,6**	**31,2**	12,6	13,0	4,6	1,0	**3,2**
2010	**66,1**	**29,5**	12,8	11,7	4,1	0,9	**4,4**
2011	**68,7**	**26,3**	11,8	9,9	3,8	0,8	**4,9**

3,9	0,9	5,3	10,3	13,6	**30,1**	**66,0**	2012
4,2	1,0	6,8	12,4	13,8	**34,0**	**61,7**	2013
4,6	1,2	6,5	13,4	15,4	**36,5**	**59,0**	2014
7,4	1,7	8,1	16,2	20,3	**46,3**	**46,5**	2015
16,5	1,9	7,6	17,4	21,7	**48,6**	**34,9**	2016
18,5	1,5	5,8	15,8	20,0	**43,1**	**38,4**	2017
13,6	2,0	6,5	16,3	20,7	**45,5**	**41,3**	2018
11,4	1,8	5,4	17,2	22,3	**46,7**	**41,7**	2019
7,6	1,1	5,7	12,6	12,1	**31,5**	**59,6**	المتوسط*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (بنك الجزائر 2004، 2008، 2012، 2017) (قانون المالية 2018، 2019)، (*) من حساب الباحث

من خلال معطيات الجدول رقم (5) يمكن تقسيم فترة الدراسة الى فترتين:

✓ **الفترة (2000– 2008)**: نلاحظ الاتجاه التصاعدي لنسبة مساهمة إيرادات المحروقات التي بلغت قيمتها 78.8% سنة 2008 من قيمة الإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى تزايد أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما بلغت نسبة الإيرادات الجبائية 18.6% مقسمة كما يلي: بلغت نسبة الضريبة على المداخيل والأرباح 6.4%، وبلغت نسبة الضريبة على السلع والخدمات 8.4%، في حين الحقوق الجمركية بنسبة 3.2%، بينما بلغت نسبة التسجيلات والطوابع 0.6%. أما بالنسبة للإيرادات غير الجبائية فهي لم تتعد نسبتها 2.6% من إجمالي الإيرادات العامة لسنة 2008 وبالتالي فهي نسبة ضئيلة جدا.

✓ **الفترة (2009 – 2019)**: على عكس المرحلة الأولى فإن نسبة إيرادات المحروقات أخذت اتجاه تنازليا حيث سجلت انخفاضا بنسبة 37.1% مقارنة بسنة 2008 حيث بلغت نسبة 41.7% سنة 2019، ويرجع السبب إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. بينما سجلت الإيرادات الجبائية ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت 46.9%سنة 2019 موزعة على: الضريبة على المداخيل والأرباح، الضريبة على السلع والخدمات، الحقوق الجمركية والتسجيلات والطوابع بنسب: 22.3%، 17.2%، 5.4% و1.8% على التوالي. في حين سجلت الإيرادات غير الجبائية نسبة 11.4% وهي تعتبر قفزة نوعية بزيادة قدرها 8.8% مقارنة بسنة 2008.

على الرغم من تراجع نسبة مساهمة إيرادات المحروقات في الإيرادات العامة مقارنة بنسبة الإيرادات الجبائية والإيرادات غير الجبائية اللتان أخذتا اتجاها تصاعديا خلال فترة الدراسة، إلا أن

إيرادات المحروقات تساهم بقسط كبير أي ما نسبته 62.17% في الإيرادات العامة، كما يوضحه الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): متوسط مساهمة إيرادات المحروقات والإيرادات الجبائية والإيرادات غير الجبائية في الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2000–2019)

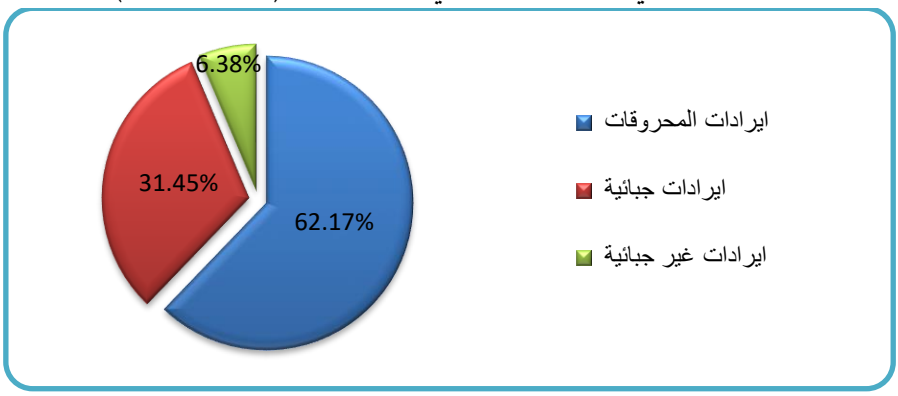

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5)

2.5. تقييم التنويع في الإيرادات العامة

سنستخدم مؤشر هيرفندال–هيرشمان (H.H.I) لتقييم التنويع في الإيرادات العامة للجزائر للفترة (2000 – 2019) وفق المعادلة التالية:

$$H.H.I = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\left(\frac{1}{N}\right)}}{1 - \sqrt{\left(\frac{1}{N}\right)}}$$

حيث :

- **Xi** : نسبة مساهمة القطاع (i) في الإيرادات العامة في الجزائر
- **X** : الإيرادات العامة
- **N** : عدد القطاعات المساهمة في الإيرادات العامة في الجزائر

وبعد حساب مؤشر هيرفندال – هيرشمان (H.H.I) لكل سنة على حدا لتنويع للإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2000–2019)، تم تلخيص النتائج في الجدول رقم (6) كما هو مبين.

الجدول رقم (6): مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الإيرادات العامة بالجزائر للفترة (2000- 2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
I.H.H	0,635882	0,480250	0,449002	0,517252	0,549512
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
I.H.H	0,614210	0,624370	0,604840	0,646544	0,508736
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
I.H.H	0,499922	0,518194	0,504244	0,470090	0,449224
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
I.H.H	0,365994	0,224842	0,207972	0,269794	0,299914

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5)

من خلال نتائج الجدول رقم (6) حساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان (H.H.I) لتنويع الإيرادات العامة في الجزائر لفترة الدراسة نلاحظ أن قيمته 0.635882 في سنة 2000 وأخذت في الارتفاع من سنة إلى أخرى إلى أن بلغت قيمة 0.646544 سنة 2008، وتعتبر قيمه مرتفعة نسبيا حيث تقترب من الواحد الصحيح، وهذا يدل على أن الإيرادات العامة تعتمد على إيرادات المحروقات بنسبة كبيرة حيث بلغت نسبته 78.8% لنفس السنة.

ثم عرفت قيمة المؤشر تراجع في السنوات الموالية حيث بلغت قيمته 0.299914 سنة 2019 وهي قيمة قريبة من الصفر نسبيا، وهو ما يدل على وجود تنوع نسبي في الإيرادات العامة، وهذا بسبب تراجع نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في الإيرادات العامة التي بلغت نسبة 41.7% لنفس السنة، بينما ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية والإيرادات غير الجبائية لسنة 2019 حيث بلغت نسبة 46.9% و 11.4% على التوالي في تكوين الإيرادات العامة في الجزائر.

على الرغم من تراجع قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان خلال الأربعة سنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2015 إلا أن الإيرادات العامة في الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات المحروقات حيث بلغت نسبة متوسطة تقدر بـ 62.17% خلال فترة الدراسة، وهو ما يوضحه الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6): تطور مؤشر هيرفندال–هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2019 – 2000)

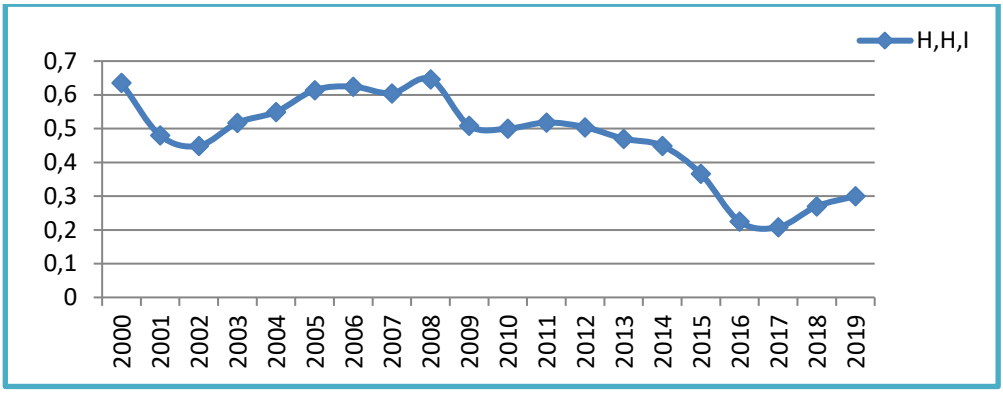

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (6)

6. خاتمة

انطلقت هذه الدراسة من اجل تحديد واقع التنويع للاقتصاد الجزائري للفترة (2000 – 2019)، حيث اتضح وجود اختلالات وتشوهات كبيرة في بنية هذا الاقتصاد الجزائري، حيث تبين من خلال مؤشر التنويع في الناتج المحلي الإجمالي انه يرتكز بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات بمتوسط نسبة لفترة الدراسة بلغت الثلث في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. كما وضح مؤشر تنويع الصادرات الجزائرية أن إجمالي الصادرات تتركز بنسبة كبيرة فاقت التسعين بالمائة على صادرات المحروقات التي تحتل الريادة في الصادرات الجزائرية، بينما بلغ متوسط نسبة إيرادات المحروقات ما يقارب الستين بالمائة من إجمالي الإيرادات العامة، إلا انه في السنوات الأخيرة تناسبت نسبة إيرادات المحروقات مع نسبة الإيرادات الجبائية وهذا ما توضحه قيم مؤشر هيرفندال – هيرشمان لتنويع الإيرادات العامة التي تقترب من الصفر، مما يدل على وجود تنويع في هيكل الإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الضرائب بنوعيها: الضريبة على المداخيل والأرباح والضريبة على السلع والخدمات إلى أكثر من الضعف كما يعود السبب في ذلك إلى تذبذب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بعد الأزمة النفطية لسنة 2008.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها، فان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بدرجة كبيرة، مما جعل الاقتصاد الجزائري غير مستقر ومرهون بأسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث نضع جملة من التوصيات الواجب على الدولة الالتزام بها من خلال وضع آليات وميكانيزمات وانتهاج

سياسات صارمة واستغلال ما تزخر به من مقومات وإمكانات لتنويع اقتصادها والخروج بالاقتصاد من شبح التبعية المفرطة للمحروقات، ومن أهم هذه التوصيات:

– الدفع والنهوض بالقطاع الفلاحي وإعطاءه عناية خاصة لما تزخر به الجزائر من مساحات شاسعة خاصة في الصحراء واستغلال إمكانية إنتاج الحبوب مرتين في السنة بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والسعي وراء تصديرها.

– الالتفات إلى القطاع الصناعي باعتبار من القطاعات الهامة والأساسية من خلال توجيه الاستثمارات إليه وجعله المحور المركزي والمحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لسياسة التنويع.

– استغلال الجزائر للمقومات السياحية الكبيرة التي تزخر بها واستغلالها وذلك بوضع سياسات واستراتيجيات تخولها للنهوض بالقطاع السياحي وتنويع مصادر دخلها.

– العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية الذي يرافقه التنويع في الصادرات، وذلك بتوسيع قاعدتها الإنتاجية وإعادة بناء قطاعات لها وظائف أكثر وقيمة مضافة اكبر بهدف تنويع مصادر الدخل.

– تطبيق السياسة الحمائية بهدف حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من أدوات السياسة الحمائية التي تحد من الاستيراد وتُعيق ولوج السلع الأجنبية إلى الأسواق الداخلية.

– إعادة النظر في القوانين والتنظيمات الإدارية بهدف تكريس مبدأ التشاركية بين القطاعين العام والخاص باعتباره قطاع رائد وداعم من خلال العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يعتبر من أهم العوامل المساعدة على التنويع الاقتصادي.

– كبح الاختلالات في الهياكل الاقتصادية الجزائرية من خلال السهر والعمل على تبني سياسات ومخططات إستراتيجية على المدى القصير والمدى الطويل لتنويع اقتصادها.

– الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية لما تزخر به الجزائر من مساحات شاسعة في صحرائها الأكثر عرضة لأشعة الشمس في دول العالم.

7. قائمة المراجع

1. Fellag, H. (2017, December). **La diversificatin de L'economie : Un chemin d'avenr pour l'algerie**. *Djadid El-iktissad Review , 11(01)*, p. 42.

2. KASEM, A., & ALAWIN, M. (2019, May). **Determinants of Economic Diversification in the GCC Countries**. *International Review of Social Sciences , 7* (5), p. 238.

3. الطيب مزوري. (2019). **أثر الاستثمار في مشاريع البنية التحتية على الناتج المحلي الاجمالي والبطالة دولة الامارات العربية نموذجا**. *مجلة دفاتر اقتصادية، 10* (01)، صفحة 510.

4. آمنة بن حدو. (2020). **أثر التويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية – دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية** -(أطروحة دكتوراه) . 19. كلية العلوم الاقتصادية ، عين تيموشنت: جامعة بلحاج بوشعيب.

5. بنك الجزائر. (2015). ***التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015***. الجزائر.

6. فضيلة مزوري ، و محمد قويدري . (2020). **تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هيرشمان-هيرفندال – دراسة تحليلية للفترة (1990-2018)**. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23*(02)، صفحة 307.

7. فضيلة زواوي. (2016). **إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها**. *مجلة أبعاد اقتصادية ، 07* (02)، صفحة 378.

8. محمد مسعودي. (2018). **إستراتيجيات التنويع الإقتصادي على الصعيد الدولي : تجارب ونماذج رائدة**. *مجلة الإقتصاد إدارة الأعمال ، 02* (02)، صفحة 227.

9. محمد ميلود قاسمي، جاري، و فاتح. (2020). **التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لاستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول دراسة حالة الجزائر للفترة : 2001 – 2017**. *مجلة اقصاديات شمال افريقيا ، 16* (02)، صفحة 143.

10. موسى باهي، و كمال روابنية. (2016). **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 03* (05)، صفحة 136.

11. نجاة كورتل. (2019). **الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي – دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017** -. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 05* (02)، صفحة 09.

12. نورة بوعلاق، سمير آيت يحي، و الوردي مشير. (جوان, 2022). **دور التنويع الإقتصادي في توجيه مسار الإقتصاد الجزائري في ظل التنمية المستدامة – دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019 باستعمال مؤشر هيرشمان هيرفندال** -. *مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05*(01)، صفحة 337.

8. الملاحق

الملحق رقم (01): هيكل الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2000-2019)

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنوات	قطاع المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء واشغال عمومية	خدمت خارج الادراة العمومية	خدمات الادارة العمومية	حقوق ورسوم على الواردات	الناتج المحلي الاجمالي
2000	1 616,30	346,20	294,50	335	832,30	424,50	267,80	4116,60
2001	1 443,90	412,10	312,70	358,9	921,90	472,20	302,90	4224,60
2002	1 477,10	417,20	337,60	409,9	1004,20	499,40	377,50	4522,90
2003	1 868,90	515,30	355,40	445,2	1112,20	552,30	403,10	5252,40
2004	2 319,80	580,50	390,50	508	1302,20	603,20	446,20	6150,40
2005	3 352,90	581,60	420,10	564,4	1518,70	631,90	494,00	7563,60
2006	3 882,20	641,30	444,40	674,3	1708,40	677,90	492,10	8520,60
2007	4 089,30	704,20	463,70	825,1	1910,70	782,40	530,80	9306,20
2008	5 000,10	722,80	483,00	967,8	2189,30	1034,30	596,50	10993,80
2009	3 109,10	931,30	570,70	1094,8	2349,10	1197,20	715,80	9968,00
2010	4 180,40	1015,30	617,40	1257,4	2586,30	1587,10	747,70	11991,60
2011	5 242,10	1183,20	663,80	1333,3	2862,60	2386,60	854,60	14526,20
2012	5 536,40	1421,70	728,60	1491,2	3205,60	2654,50	1077,50	16115,50
2013	4 968,00	1627,80	765,40	1620,2	3827,40	2524,50	1235,90	16569,20
2014	4 657,80	1772,20	837,70	1794	4186,40	2738,40	1242,10	17228,60
2015	3 134,20	1935,10	919,40	1917,2	4553,10	2899,90	1353,80	16712,70
2016	3 025,60	2140,30	979,30	2072,9	4841,30	3059,60	1395,60	17514,60
2017	3 699,70	2219,10	1040,80	2203,7	5163,50	3072,00	1477,50	18876,30
2018	4 348,70	2491,10	1130,30	2413,3	5306,50	3025,50	1339,10	20054,50
2019	3 910,10	2429,40	1198,50	2481,4	5577,60	3120,20	1398,90	20116,10
المتوسط *	**3 543,13**	**1204,39**	**647,69**	**1238,4**	**2847,97**	**1697,18**	**837,47**	**12016,22**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (بنك الجزائر 2004 ، 2008 ، 2012 ، 2017) (قانون المالية 2018 ، 2019)، (*) من حساب الباحث